المسؤولين وانذارهم بوجود فدائيين ومشاغلة هؤلاء حتى مجيء قوات الجيش . ووصف رئيس شعبة التنظيم في شرطة اسرائيل المفوض مئير نوبيك مهام الحرس المدني بقوله « انهم سيكونون بمثابة عيون وآذان في المدن والمستوطنات ، وسيستخدمون خطوط الاتصال ، ويقومون بترتيبات الحماية ، وعندما يصطدمون بالمخربين فانهم سيكونون بمثابة عامل انذار . ان واقع وجودهم ينطوي على الردع، وهنالك شواهد على ذلك » (دافار ٧٤/٧/١٢) .

لقد نجمت الحاجة لاقامة الحرس المدني لان القوى البشرية التي تمتلكها قوات الشرطة والدفاع المدني لا تكفي لتلبية جميع الطلبات في ساعات الطوارىء داخل المستوطنات او المدن . ومن هنا ظهرت فكرة اقامة الحرس المدني لكي يكون ظهيرا لقوات الشرطة والجيش ، الا ان هذا الحرس الذي اعتمد اسلوب التطوع للانخراط فيه (يعمل كل فرد ٤ ساعات خلال الاسبوع) ما زال يواجه المصاعب، وأهمها الاقدام على التطوع ، فالسقف الذي أقرته السلطات الاسرائيلية (٣٠ الفا) لا يزال يحتاج الى عدد كبير من المتطوعين ، حيث انه ظهر للمسؤولين ان عدد المتطوعين اقل بكثير مما كان متوقعا ، الامر الذي دعا احد المسؤولين عن الحرس المدني في تل ابيب للقول بأن « حجم المتطوعين يجلب الخذلان » ودفع قائد شرطة حيفا للاعراب عن شعوره بالخذلان هو الاخر ، وكذلك رئيس بلدية القدس الذي اعرب عن خيبة أمله من ضآلة عدد المتطوعين . الا أنه تجدر الاشارة هنا الى أن وتيرة سير حركة التطوع في مستوطنات المنطقة الشمالية وسائر المستوطنات و« قرى التطوير » ، وكذلك في ضواحي المدن ، هي أعلى منها في المدن الكبيرة . فحركة التطوع في القرى المحيطة بحيفا أعلى منها في حيفا نفسها ، وكذلك الحال بالنسبة للمستوطنات المحيطة بتل ابيب .

لا يعتبر الحرس المدني ظاهرة جديدة في اسرائيل، فقد سبق وأن تكون في حيفا عند تعاظم عمليات المقاومة الفلسطينية هناك ، حيث اقامت السلطات الاسرائيلية حرسا مدنيا في المدينة تشكل من حوالي ٥٠٠٠ شخص عند أواخر الستينات (اليوم يقل عدد المتطوعين في حيفا عن ٥٠٠ شخص) الا أنه تلاشى فيما بعد .

الى جانب العمل على اقامة الحرس المدني هنالك دعوة لتوزيع السلاح على من يقدر على حمله من المواطنين كما دعا الى ذلك وزير الشرطة . بيد ان هذا الامر يحمل بين طياته مخاوف عدد كبير من الاسرائيليين ، خاصة وان ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي بالاضافة الى التوتر النفسي غدت أكثر وضوحا وبروزا في اسرائيل ، واذا لم تضبط عملية توزيع السلاح سواء على المتطوعين في الحرس المدني او على المواطنين ، هنالك احتمال بأن تبرز « ظواهر سلبية » ، مثل استخدام السلاح لتصفية الحسابات الشخصية او توجيهه ضد السكان العرب في اسرائيل ابان الهيجان ، او استخدامه من قبل عناصر حزبية ضد خصومها الحزبيين ، وتصل هذه التخوفات لدى بعض الصحفيين مثل يهودا سبوراي الى ترجيح كفة سلبيات عملية توزيع السلاح على المواطنين على الايجابيات الكامنة فيها، فقد ذكر في مقال له : « ان حالات مهاجمة السكان الغاضبين الوزراء والوجهاء في حالة توتر نفسي عال — وخاصة التعرض لرئيس الدولة اثناء المسيرة الجنائزية في صفد ، تشير الى مدى تفجر الحالة الاجتماعية والنفسية التي تراكمت بين صفوف جمهورنا . ان عملية توزيع السلاح من شأنها ان تزيد ، بنسبة كبيرة ، الخطر الذي يمكن أن يواجه رجال القانون وكل من يضطر ، بحكم مهمته ، الوقوف أمام جماهير غاضبة في حالات التوتر . من يضمن عدم قيام الهائجين باطلاق نيران (نيران تحذيرية) صائبة ، بدل القاء الحجارة ! ». (معاريف ٧٤/٥/٢٠) .

جدار الامن في الشمال : أقامت السلطات الاسرائيلية جدارا أمنيا على امتداد الحدود مع لبنان ، بغرض تقليص نشاط المقاومة الفلسطينية ، ومع تعاظم العمليات الفدائية مؤخرا داخل اسرائيل أخذت تعمل على توسيع وتسميك الجدار ، حيث تضيف عليه شبكة من الاسلاك الشائكة مع جهاز الكتروني . وتقوم قوات متحركة بأعمال الحراسة على امتداد الخط ، بالاضافة الى قوات كبيرة ترابط خلفه . ومن اجل تشديد الاشراف عليه ليلا اقيمت على امتداده ابراج للكشافات بغرض انارة المنطقة في حالة الاشتباه بشيء ، هذا بالاضافة الى قيام طائرات الهليكوبتر بتغطية اجواء المنطقة بحثا عن فدائيين محتملين .

ومن الجدير بالذكر ان جدارا أمنيا آخر كان قد